

الدستورية تعيد تنظيم تشكيلها □□ وأبرز المستبعدين بجاتو وتهاني



الخميس 27 ديسمبر 2012 12:12 م

كتب - محمد القلبي:

انتهت المحكمة الدستورية من إعادة تنظيم تشكيلها، وفقا لما قرره الدستور الجديد للبلاد، والذي نص في مادته 233 من الفصل الخاص بالأحكام الانتقالية، على أن تؤلف هيئة المحكمة الدستورية العليا عند بدء العمل بالدستور من رئيسها وأقدم 10 من أعضائها، وأن يعود الأعضاء الباقون إلى أماكن عملهم التي كانوا يشغلونها قبل تعيينهم في المحكمة.

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط أسماء المستبعدين من المحكمة والعائدون الى عملهم قبل دخول المحكمة وجاءت كالتالى المستشار الدكتور حمدان فهمي، ومحمود محمد غنيم، ورجب عبد الحكيم سليم، وحاتم بجاتو، أحدث نواب لرئيس المحكمة الدستورية - إلى هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، بدرجة رئيس لهيئة المفوضين، وذلك باعتبار أن هيئة مفوضي المحكمة الدستورية كانت هي الجهة الأخيرة لعملهم قبل دخولهم ضمن تشكيل هيئة المحكمة الدستورية كنواب لرئيسها وفقا لأقدميتهم □

كما استبعدت المحكمة المستشار تهاني الجبالي من تشكيل المحكمة أو العمل بالمفوضية.

وتقرر أيضا عودة المستشار بولس فهمي إلى محكمة الاستئناف بدرجة رئيس بمحكمة استئناف القاهرة، والمستشار الدكتور حسن البداروى إلى محكمة النقض، ليشغل درجة نائبا لرئيسها، باعتبار انهما عملا بهاتين الجهتين القضائيتين قبل دخولهما ضمن تشكيل المحكمة الدستورية.

وتضمن التشكيل النهائي للمحكمة الدستورية، بموجب الدستور الجديد للبلاد، كلا من : المستشار ماهر البحيري رئيسا للمحكمة.. والمستشارون عدلي منصور النائب الأول لرئيس المحكمة، وأنور رشاد العاصي، وعبد الوهاب عبد الرازق حسن، والدكتور حنفي الجبالي، ومحمد عبد العزيز الشناوي، وماهر سامي، والسيد حشيش، ومحمد خيرى النجار، وسعيد مرعي، والدكتور عادل عمر شريف نواب رئيس المحكمة.